الديمقراطية التوافقية في لبنان
اسباب الفشل وسبل النجاح

د. عمّار حسني مهدي

مقدمة

وضع الدستور اللبناني والميثاق الوطني الركائز الأساسية لقيام النظام اللبناني، حيث كرّس الدستور بعد تعديلات ٢١/٩/١٩٩٠ في مقدمته ما قام عليه النظام منذ الأيام الأولى لنشأته، وقد أشارت مقدّمة الدستور إلى أن "لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحرّيات العامة[١]، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل". كما أشارت إلى أن "الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية". إضافة إلى أن " النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها، ولا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"[٢].

من هذا المنطلق أقرّ الدستور اللبناني قيام جمهورية برلمانية، وهو ما نص عليه عند الإشارة إلى كيفية تنظيم السلطات وإلى الأطر التي ترعى العلاقة فيما بينها، خصوصا لجهة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وذلك بحسب الأصول المتبعة في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية، حيث السلطة التشريعية تتمتع بصلاحية مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها (المادة ٣٧) من الدستور في وقت تتمتّع هذه الأخيرة نظرياً بالقدرة على حل السلطة التشريعية (المادة ٥٥) من الدستور.

كذلك أكّد الدستور اللبناني على ضرورة الفصل بين السلطات لتأمين الأداء الأفضل مركِّزاً على أن الشعب هو مصدر السلطات، أي

(*) أستاذ محاضر في الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية.

(١) - Voir Saad Georges, «Urgence et droits fondamentaux auLiban», in ouvrage «Droits fondamentaux et situations d'urgence», sous la direction du professeur Arnaud de Raulin (Faculté de droit de Douai, Université d'Artois), Ed. L'Harmattan et l'Agence universitaire de la Francophonie (AUF), 2006, p.299.

(٢) كاظم شبيب، المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة ط١، بيروت، منتدى سور الأزبكية، ٢٠١١، ص ٧٦.

لا بدّ للمؤسسات الدستورية من أن تنبثق عن إرادة الشعب عبر انتخابات تؤمن التمثيل الصحيح لهذه الإرادة الشعبية. وأكدت التعديلات الدستورية عقب اتفاق الطائف على مبدأ العيش المشترك، وهو المبدأ الذي سبق أن كرّسه الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ القائم على أساس التوافق بين المذاهب في لبنان في حكم وإدارة النظام السياسي اللبناني[٣].

إن هذا الميثاق الذي شكّل التسوية الكبرى بين مكوناته كدولة مستقلة، لجهة تقديم تنازلات حول عدد من الثوابت التي تمسكوا بها لمدة من الزمن، وكرّس لبنان "وطناً مشتركاً يعيش فيه المسلمون والمسيحيون"، و"عزز إرادة المسلمين والمسيحيين في العيش معاً في وطن واحد"، ما يجعل الميثاق الوطني دستور العيش المشترك الذي أقرّ من خلاله المسيحيون والمسلمون بإمكانية وضرورة العيش المشترك في بلد واحد.

يحدّد الدستور اللبناني، مع تعديلاته والميثاق الوطني القواعد الدستورية والعرفية التي نظمت آليات الحكم التوافقي في لبنان، وما يعنينا في هذا المجال هو تحديد أسس الديمقراطية التوافقية بحسب ما جاءت في هذه القواعد المؤسسة، لتبيان ما يمكن البناء عليه، وتطويره، وما يجب استبداله بقواعد جديدة والذي أدّى إلى تعثّر هذه الديمقراطية واختلال الاستقرار السياسي[٤].

وفي هذا الإطار، سنعمد خلال هذه الدراسة الى وصف النظام التوافقي الحالي في لبنان وتحليله، بما في ذلك ركائزه وأداؤه وتأثيره على المشهد السياسي، كذلك دراسة هشاشة النظام التوافقي في لبنان، لا سيما فيما يتعلق بالصراعات الإقليمية والتأثيرات الخارجية من خلال تحديد العوامل التي ساهمت في اضعاف النموذج التوافقي وفشله مقارنة بنجاحه في دول أخرى.

وعليه تدور المشكلة البحثية حول فكرة تقاسم السلطة واتفاقيات المحاصصة التي عقدها زعماء الطوائف للمحافظة على وجودهم كفاعل أساسي في النظام السياسي اللبناني. إشكاليتنا الأساسية هي في التساؤل حول مدى **تأثير تقاسم السلطة والطائفية السياسية على استقرار النظام التوافقي اللبناني؟**.

إن العالم الحديث يشهد صحوة عرقية، كما انه من النادر ان نجد دولة حديثة متجانسة عرقياً أو دينياً، فمعظمها تتنوع مجتمعياً؛ وكما تختلف الدول في درجة التنوُّع العرقي، فإنها تتباين في طريقة تعاملها مع هذه التعددية. ثمَّة من يتبع استراتيجيات تقوم على دمج هذه التعددية واحتوائها من خلال الاعتراف بها، وثمَّة من يقوم باتباع سياسات تقوم على قمع هذه التعددية الإثنية ولا يعترف بها. وفي هذا السياق عدة استراتيجيات اثبتت فشلها وأدت إلى حروب وصراعات وأفضت إلى تفكك الدول التي تتسم بالتعددية المجتمعية من خلال تعثّرها في كيفية استيعاب هذه التعددية[٥].

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لمحاولة التعرف على إحدى وسائل استيعاب التعددية وأطرها، والذي يتجلى في مفهوم "concept الديمقراطية التوافقية "كإحدى الآليات التي قد

(٣) عبد الكريم كيبش، "الازمة اللبنانية بعد اتفاق الطائف بين المحددات الداخلية والمؤثرات الخارجية"، رسالة ماجستير في دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠٠٩، ٥٣.

(٤) نبيل خليفة، مدخل إلى الخصوصّية اللبنانية، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، جبيل، ٢٠٠٨، ص٣٣.

(٥) محمد جميلة محمد غريب، المواطنة في ثقافة الشباب الجامعي بين الحداثة والأصولية والمجتمع الاهلي، رسالة اعدت لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، ٢٠١١، ص ٨٥.

تلجأ إليها الدول لمحاولة احتواء التعددية، وبطبيعة الحال، فللإجابة عن هذه الإشكالية الأساسية ثمة إشكاليات فرعية سنعرضها: ماهيَّة الأركان التي يرتكز عليها مفهوم الديمقراطية التوافقية؟ وهل هو قابل للتطبيق والنجاح في كل المجتمعات التعددية؟ وما هي العيوب الرئيسية التي اكتنفت الديمقراطية التوافقية في لبنان وأفضت إلى تعثّر نجاحها مقارنة بالدول الأوروبية؟ المسألة شائكة لاسيما وأن الديمقراطية أصلاً مصطلح لا يحظى على أي إجماع لتعريفه كما كان يقول أوغست بلانكي(٦).

للإجابة عن هذه التساؤلات سنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث: في الأول نعرض لجذور الديمقراطية التوافقية، أما في الثاني فنتطرق إلى واقع التوافقية في لبنان، وفي المبحث الثالث نعرض نماذج عن الديمقراطية التوافقية في الدول الأوروبية.

المبحث الأول
جذور الديمقراطية التوافقية

عَرَّفَ علماء السياسةَ التوافقية بأنها شكل من أشكال تقاسم السلطة في نظام ديمقراطي، ونظروا إلى الدولة التوافقية على أنها دولة فيها انقسامات عمودية على أسس عرقية أو دينية أو لُغوية تمنع تشكيل أغلبية، كما أقروا أن استقرار الدولة في النظام التوافقي يعتمد بشكل أساسي على التشاور بين النخب السياسية لهذه المجموعات. ويلفت علماء السياسة الذين درسوا هذه الانظمة الانتباه إلى أن الصيغة التوافقية تهدف إلى الاستقرار واستمرار ترتيبات تقاسم السلطة وتجنب العنف، أما في لبنان، فإنَّ التعبير عن ترتيبات تقاسم السلطة على أساس طائفي جاء بمصطلح الطائفية السياسية(٧).

أولاً: دوافع الديمقراطية التوافقية

لا يوجد تعريف دقيق لمعنى الديمقراطية، كما سبق وأشرنا (موقف أوغست بلانكي)، فقد تعددت التعريفات التي تطلق على هذا المفهوم وربما يرجع هذا التعدد في التعريفات إلى الغموض ما بين مفهوم وجوهر الديمقراطية من جانب، وبين آليات تطبيقها من جانب آخر، والتي ترتبط بطبيعة الحال بخصائص كل مجتمع فهناك أشكال متعددة للديمقراطية. على سبيل المثال: الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الملكية، والديمقراطية الجمهورية، والديمقراطية الاشتراكية.

عدة انتقادات وجّهت إلى نظرية الديمقراطية الليبرالية، فقد أثبت الواقع أن تطبيقها يؤدي إلى سوء استخدام الأغلبية للسلطة، حيث تمارس الأخيرة الطغيان ضد الأقليات، بل وأصبحت

(٦) منذ العام ١٨٥٢ كتب المناضل الفرنسي Auguste Blanqui أوغست بلانكي أن كلمة "ديمقراطي" هي كلمة "بدون معنى": "ما هو الديموقراطي، من فضلك؟ إنها كلمة غامضة، مبتذلة، ليس لها معنى محدد، كلمة مطاطية، إن عدم تحديد الدال "ديمقراطي"، يجعل معانيها متعددة ويمكن استخدامها للاستغلال الإيديولوجي.وبما أن النضال السياسي يلزمنا بإعطاء تعريف واضح للكلمات فإننا نؤكد أنه لا يمكن الفصل بين الديمقراطية والمساواة.
النص بالفرنسية:
En 1852, Auguste Blanqui écrivait que «démocrate» était un mot «sans définition»: «Qu'est-ce qu'un démocrate, je vous prie? C'est un mot vague, banal, sans acception précise, un mot en caoutchouc».
L'indétermination du signifiant «démocratique», cette polysémie du mot associée à sa valorisation spontanée fait qu'il s'accorde avec toutes les instrumentalisations idéologiques. Comme la lutte politique commence par un combat pour l'appropriation et la juste définition des mots mobilisateurs, il nous reviendra de préciser en quoi on ne peut dissocier l'attachement à la démocratie de l'aspiration à l'égalité.

(٧) علي عيد الفتوني، تاريخ لبنان الطائفي، دار الفارابي للنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٣، ص ٨٥.

واجهة لحكم الأقلية، فمن أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية الليبرالية هو مبدأ حكم الأغلبية، والذي وضع بالأساس لتمكين الأغلبية من المحافظة على قدرتها في الحكم الفعال[٨]، ما يؤدي إلى سيادة الاستقرار والسلام الداخلي، وما يمنع بطبيعة الحال الأقليات من تعطيل الدولة وشلّها، وبهذا المفهوم يكون تعريف الأغلبية أنَّهم جماعة المواطنين الذين اتفقوا على خيار سياسي معين واحد في مواجهة الأقلية[٩].

حتى عقد الستينيات، كان مفهوم ديمقراطية الأغلبية يتيح للفائز في الانتخابات أن يتولّى الحكم والذي أعتبر من النماذج الأكثر تطوراً للديمقراطية في العلوم السياسية. إلا أن الاقتصادي "أرتور لويس" اكّد أن هذه الرؤية تنطوي على إقصاء هذه الأقلية، فجوهر الديمقراطية يكمن في أن تتاح لكل مواطن له مصلحة الفرصة في المشاركة في صنع هذا القرار، وبالتالي فإن إقصاء الجهة المعارضة يتناقض وجوهر الديمقراطية، وفي هذا الإطار قدم "أرنت ليجبهارت "Arend Lijphart" ما يسمى بالنظرية التوافقية، ويعد كتابه "Patterns of Democracy Government Forms and performance in thirty-sixth Countries" علامة فارقة في الانظمة السياسية المقارنة، والذي قارن فيه بين نظام ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية في عدة دول، كما أضاف "ليجبهارت" أن المؤسسات الديمقراطية في أي دولة تركن الى بنيتها الاجتماعية. فالمجتمعات المتجانسة يمكنها أن تتقبل الفائز في الانتخابات على كل شيء، وأن يلعب الطرف الآخر في المعادلة السياسية دور المعارض، ولكن الأمر يختلف تماماً في المجتمعات المتعددة، فالمجتمعات التعددية تتطلب وجود ترتيبات مؤسسية وثقافة سياسية تمكن الدولة من إدارة واستيعاب التوترات المتأصلة وهذا ما نشهده في لبنان حيث تؤدي الانتماءات الطائفية والمذهبية الى إعاقة تطبيق هذه المسلمة فيه، ومن هنا اعتبرت صحة مقولة عدم استئثار الثنائية الشيعية بالسلطة لأنها مضطرة للتعامل مع الآخر، وفي هذا الإطار يجب فهم تنازلاتها من أجل نصرة التوافق والعيش المشترك.

لقد مرت نظرية الديمقراطية التوافقية بثلاث مراحل رئيسية تمثلت الأولى في دراسة عن الحالة الهولندية عام ١٩٦٨، وشهدت المرحلة الثانية في عقد السبعينيات اتضاح أبعاد النظرية بشكل أكبر وأعمق، وذلك من خلال قيام الكاتب "ليجبهارت" بتأليف كتاب "الديمقراطية في المجتمعات التعددية"، أما المرحلة الثالثة فهي بمثابة مرحلة مراجعة النظرية وتنقيحها.

ثانياً: أركان الديمقراطية التوافقية

حدد "ليجبهارت" في كتابه الصادر عام ١٩٧٧ والسابق ذكره أربعة أركان ينبغي أن تتوافر في النموذج التوافقي للديمقراطية، وتتمثل هذه الأركان في ما يلي[١٠]:

أ – إسناد الحكم إلى ائتلاف كبير (Grand Coalition):

تتميز الديمقراطية التوافقية بإسناد الحكم

(٨) حسن قرة ولي، الحلول العلمية لمشكلة القوميات والأقليات في اطار القانون الدستوري والدولي، ط١، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٤، ص ١٠٣.

(٩) رحيم خلف الشرع، الديمقراطية التوافقية لدى أبرز مفكري سوريا ولبنان أواخر العهد العثماني (١٨٦٩ـ١٩٢٤م)، جامعة بغداد، مجلة كلية العلوم الاسلامية، العدد ٧٣، ٢٠٢٣ ص ٣٧٠–٣٨٨.

(١٠) - Lijphart, Arend. "Consociational Engineering." Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration, Yale University Press, 1977, pp. 223.

إلى ائتلاف كبير (Grand Coalition)، حيث يشارك الزعماء السياسيون في ائتلافات واسعة تضم أحزاباً متعددة، يقوم حجم الائتلاف بدور هام في نجاح هذا النمط من الديمقراطية، وفقًا لمبدأ ويليم هريكر. إن حجم الائتلاف يتأثر بمدى توافر المعلومات ومستوى الانغماس فيما يُعرف بالمباراة الصفرية (Zero Sum Game). إنَّ عملية تشكيل الائتلافات الصغيرة تتطلب توافر معلومات شاملة عن أبعاد الصراع والموضوعات المتعلقة بها، وعندما تكون المعلومات غير كافية، تتبين الحاجة الماسة لتكوين ائتلافات أكبر حجماً، فيزداد وعي الفاعلين بالمصالح المشتركة وتقل احتمالية حدوث موقف المباراة الصفرية مع تقدم عملية التفاهم والتعاون.

لا يوجد شكل محدد للائتلاف الكبير، ففي سويسرا ـ مثلًا ـ يتمثل المجلس الفيدرالي السويسري في سبعة أعضاء يمثلون الأحزاب والمناطق واللغات السويسرية الرئيسية. يمكن أن يتخذ الائتلاف شكل مجالس ولجان كبرى مؤقتة أو دائمة لتقديم استشارات، ولكن في الواقع يكون له نفوذ حاسم مثل المجلس الاجتماعي والاقتصادي في هولندا، وتعتبر الائتلافات الواسعة أكثر ديمقراطية من مبدأ الإجماع، ومع ذلك، يصعب تحقيقها على أرض الواقع، لذا يكون البديل الوحيد هو قبول رأي الأقلية، وهو الأمر الذي قد لا يكون منطقياً دائماً. لهذا، تنص بعض الدساتير على أهمية نسبة الثلثين في الموافقة على قضايا حساسة ذات أهمية كبيرة، مثل تعديل الدستور، بدلاً من الاكتفاء بالأغلبية العادية[١١].

ب – حق الاعتراض المتبادل (الفيتو)

بعد تشكيل الائتلاف الكبير في الديمقراطية التوافقية، يتعين الاتفاق على آلية التصويت التي ستُستخدم لاتخاذ القرارات داخل هذا الائتلاف. لا يمكن أن تكون هذه الآلية الانتخابية هي التصويت بالأغلبية، حيث يتعارض ذلك مع أهداف الديمقراطية التوافقية. إذ تحتوي الائتلافات عادة على أقليات، لكن نظراً إلى قلتها، قد تجد صعوبة في المشاركة الفعالة في صنع واتخاذ القرارات. ومن هنا اقترح "ليجبهارت" مبدأ الفيتو أو حق الاعتراض المتبادل، الذي يتيح لكل فئة داخل الائتلاف حماية مصالحها من قرارات قد تضرها[١٢].

يقضي مبدأ الفيتو المتبادل بمنح كل فئة تمثلها في الائتلاف الكبير حق الاعتراض على القرارات المتخذة. ويشير بعض النقاد إلى أن هذا المبدأ قد يؤدي إلى طغيان الأقليات واستخدامها بشكل مفرط، مما يجعل العملية السياسية في حالة جمود. ولكن "ليجبهارت" يعتبر أن حق الفيتو لا يشكل خطراً، ويعزو ذلك إلى ثلاثة أسباب: أولاً، يدرك صانعو القرار أن تكرار استخدام حق الفيتو سيؤثر سلباً عليهم أيضاً، ثانياً، يزيد وجود حق الفيتو من شعور الأقليات بالأمان والحماية، وهذا ما يمكن أن يكون مفيداً في لبنان، وثالثاً، تدرك كل فئة أن الوصول إلى حالة تعثر (Deadlock) نتيجة لاستخدام مفرط لحق الفيتو ليس مفيداً لمصلحتها، قد يأخذ مبدأ الفيتو شكل التفاهم

(١١) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم و الإدارة في القرن الحادي والعشرين،ترجمة : مجاب محمد الامام، الرياض، العبيكان للنشر، ٢٠٠٧، ص ٦٣.

(١٢) - Novak, Miroslav. "Les concepts utilisés dans le modèle consensuel de la démocratie: entre Sartori et Lijphart." Penser la politique comparée. Un état de savoirs théoriques et méthodologiques. Paris: Editions Karthala (2004): 144.

غير المكتوب، كما هو الحال في سويسرا وهولندا. وقد يأخذ الشكل الرسمي بتضمينه في الدستور كما حدث في بلجيكا عام ١٩٧٠[١٣].

ج – النسبية: (Proportionality)

النسبية (Proportionality)هي مبدأ يهدف إلى مشاركة كل فئات المجتمع بنسب متناسبة مع حجمها ووزنها النسبي، بهدف منع تحكم فصيل واحد من المجتمع في تشكيل مؤسسات الدولة واتخاذ القرارات. وبالتالي، تُركز النسبية على تحقيق توزيع متوازن للسلطة من خلال توزيع الوظائف الحكومية والإدارية بين فئات المجتمع المختلفة. يهدف ذلك إلى تقليل التوترات المجتمعية، حيث لا يحصل الفائز على كل المناصب والنفوذ، وبالتالي تساهم جميع القوى السياسية بما فيها الطوائف في صنع القرارات بما يتناسب مع تمثيلها العددي في المجتمع والممثلة في الائتلاف.

ومع ذلك، قد يكون المبدأ غير فعال بشكل كبير ولا يحقق التأثير النسبي في القرارات. في هذه الحالة، عندما يفتقد الاجتماع إلى الاتفاق، فإنه يجب أن يكون هناك فائز وخاسر. يمكن معالجة هذا التحدي وفقاً لاقتراح "ليجبهارت" عبر طريقتين:

١. ربط عدة قضايا معاً وحلها بالتزامن من خلال التنازلات المتبادلة. هذا يعني أن الفصائل المختلفة قد تتوصل إلى تسويات تتضمن تنازلات من جانب الجميع لحل مجموعة من القضايا.

٢. تخويل الائتلاف الموسع سلطة اتخاذ القرارات المصيرية والصعبة. هذا يعني أن القضايا التي تعتبر أكثر أهمية وحساسية يتم اتخاذ قراراتها من قبل الائتلاف الكبير الذي يشمل جميع الفئات.

بهذه الطرق، يمكن تحقيق التوازن والتناغم في اتخاذ القرارات داخل الائتلاف الكبير وتحقيق هدف الديمقراطية التوافقية عبر مشاركة جميع فئات المجتمع بشكل عادل ومتناسب في صنع القرارات الحكومية[١٤].

د – الاستقلال القطاعي والفيدرالية

يركز هذا المبدأ على إمكانية تفويض سلطات الحكم إلى الجماعات الإثنية المختلفة، وقد عارض البعض تطبيق هذا المبدأ، مع الاعتقاد أنه سيزيد من الانقسامات في المجتمع. ولكن "ليجبهارت" يجيب على هذه الانتقادات من خلال التوضيح أن منهج الديمقراطية التوافقية لا يهدف إلى إضعاف الانقسامات الطائفية، بل إلى الاعتراف بها ومعالجتها بما يساهم في تحويل هذه الطوائف إلى عناصر بناءة تدعم نظام ديمقراطي متماسك. فهو يُشير إلى أن الفيدرالية هي أحد أشكال الاستقلال القطاعي الهامة، ويُمكن الاستعانة بها عندما تجتمع الطوائف المختلفة في المجتمع في منطقة جغرافية محددة، ويشير إلى مفهوم الفيدرالية غير الإقليمية التي تعني أن تفويض السلطات لا يتم بناء على انتماء فئة أو جماعة إثنية معينة في منطقة محددة، ولكن بناء على انتماء الفرد لجماعة معينة. ومن خلال هذا النهج، يحصل الفرد على حقوقه نتيجة انتمائه لتلك الجماعة[١٥].

(١٣) - Andeweg RB. Consociationalism in the low countries: Comparing the Dutch and Belgian experience. Swiss Political Science Review. 2019 Dec;25(4):410.

(١٤) أرنت ليبهارت: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، بغداد الفرات للنشر والتوزيع ٢٠٠٦، ص ١٠٦.

(١٥) سردار محي الدين، الديمقراطية التوافقية في الدول النامية: دراسة تحليلية للحالة اللبنانية. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،٢٠٠٩، ص ١٠٩.

تعتبر الديمقراطية التوافقية منظومة تتعدد فيها مصادر السلطة، حيث يتم الاتفاق على القرارات بالتوافق وليس بناء على الأغلبية فقط. تهدف هذه المنظومة إلى تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق تعزيز السلم المدني وإقامة نظام تمثيلي حقيقي، ما يؤدي إلى تعزيز مشروعية النظام وتقليل العنف وتحسين الاستقرار في المجتمع.

باختصار، يعمل الاستقلال القطاعي والفيدرالية على تحقيق توازن بين الفئات المختلفة في المجتمع وتعزيز مشروعية النظام الديمقراطي، ما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والسلم المدني(١٦).

المبحث الثاني
واقع التوافقية في لبنان

تم تطبيق نموذج الديمقراطية التوافقية في عدة بلدان، وقد استطاع أن يثبت نجاحه في عدة دول منها سويسرا، بلجيكا، هولندا، النمسا، في حين أنه فشل في عدة دول أخرى على رأسها لبنان، قبرص، نيجيريا، حيث عانى لبنان من حرب أهلية وانقسمت قبرص إلى شطرين، وتحول النظام النيجيري إلى نظام تسلطي. وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن ماهية العوامل التي تدفع وتعزز نجاح نموذج الديمقراطية التوافقية في المجتمع التعددي(١٧).

وفي هذا الصدد، يمكننا تناول عدة عوامل ارتأى "ليجبهارت" أنها محفزة على نجاح تجربة الديمقراطية التوافقية في المجتمع التعددي، فوجود فئات أو طوائف متعددة بشكل متوازن في المجتمع يعزز إمكانية إقامة نموذج الديمقراطية التوافقية. وهذا الحل يطرح عندما يتشكل المجتمع من طوائف متعددة غير متوازنة، أي تقوم طائفة كبيرة وطوائف أصغر منها بكثير. ويفسر "ليجبهارت" هذا الأمر بأن احتمال الصراع للحصول على الأغلبية البرلمانية تزداد في مجتمع منقسم بين طائفتين من نفس الحجم تقريباً لأن الحصول على هذه الأغلبية البرلمانية سيمكن إحداهما من الاستئثار بالحكم، على عكس المجتمع الذي يتكون من ثلاث طوائف على الأقل، ففي هذا المجتمع تزداد احتمالية قيام هذه الطوائف بتنسيق جهودها لتكوين حكومة(١٨).

أولاً: مبادئ النظام التوافقي في لبنان

إن تطبيق التوافقية السياسية والطائفية في

(١٦) الفيدرالية هنا مستخدمة بمعناها الأصلي الموضوعي: هي آلية للتوحيد والتعاون ومن هذا المنطلق الديمقراطية التوافقية في لبنان هي فيدرالية لا تقول اسمها، ومن هنا اليوم العودة الى ما كتبه الفيلسوف الفوضوي برودون:
Pourquoi lire Proudhon aujourd'hui? Le fédéralisme et le défi de la solidarité dans les sociétés divisées. https://www.erudit.org/fr/revues/ps/2002-v21-n1-ps2479/040300ar.pdf

(١٧) لدعم بعض الأفكار المؤيدة للديمقراطية التوافقية يقارن البعض النظام اللبناني بالنظام البلجيكي. المقارنة صعبة كي لا نقول مغلوطة كلياً، لأن التقسيم في بلجيكا هو لغوي لا غير، فيما في لبنان المسائل أكثر تشعباً بما لا يقاس. أنظر:
Le fédéralisme consociatif belge : vecteur d'instabilité ?Dave Sinardet, Le federalism consociatif belge : vecteurd'instabilité ?,Dans Pouvoirs 2011/1 (n 136), pages p. 24.

البرلمانيون يتوزعون بين مجموعتين لغويتين:
Tous les parlementaires nationaux sont divisé en deux groupes linguistiques : un groupe néerlandophone et un groupe francophone. Chaque parlementaire est obligé d'appartenir à un des deux groupes. En pratique, chaque parlementaire élu dans la région linguistique néerlandaise ou française appartient automatiquement au groupe linguistique correspondant

(١٨) نادر كاظم، استعمالات الذاكرة في مجتمع تعددي مبتلى التاريخ، بيروت، مكتبة الفخراوي، ٢٠٠٨، ص ٥٧.

لبنان يرجع إلى عهد المتصرفية الذي أنشىء بموجب اتفاق بين السلطنة العثمانية والدول الأوروبية التي أسست لهذا النظام عبر إنشاء مجلس إدارة للبلاد يتكون من كل الطوائف الرئيسية السائدة، وبمعدل اثنين لكل طائفة، إلا أنه بعد تعديل أيلول عام ١٨٦٤، أي عقب مرور ثلاث سنوات على تطبيق "نظامات" لبنان، باستحداث مقاطعة مارونية أخرى، أعيد تنظيم مجلس الإدارة لتصبح نسبة المسيحيين فيه ٧ إلى ١٢ من الأعضاء[١٩]، أي أصبحت السلطة تنقسم في ما بينهم وأخذت منذئذ بنظام التمثيل النسبي لمعالجة المشاركة السياسية. ومن خلال الإدارة بالتشارك، فإن الحل في حينه كان موائماً لإنهاء حلقة النزاع في ما بين الطوائف، وكان سر النجاح آنذاك هو تقاسم السلطة والثروة مع حاكم أجنبي مسيحي غير لبناني، أي كان بمثابة تجريد اللبنانيين من الحاكمية لبلادهم كإحدى الطرق لإنجاح التجربة التوافقية.

واستمرت الحالة السياسية التمثيلية في الحكم في عهد المتصرفية إلى أن جاء إلغاؤها في أثناء الحرب العالمية الأولى من قبل السلطنة، ثم عادت فرنسا إلى العمل بها بعد إعلان دولة لبنان الكبير وإصدار نظام خاص بلبنان في ١:٢٠، وكان النموذج التجريبي في الحكم على النهج العثماني نفسه في سبيل التحكم في المعادلات الطائفية، مع الفارق في كيان الحكم، فبدلاً من مجلس إداري كوّن الحاكم الفرنسي وهو يجسّد مصدراً للسلطتين التشريعية والتنفيذية، نظام عام ١:٢٠ مجلساً من الوطنيين سمي "اللجنة الإدارية للبنان الكبير" وتولى المفوض السامي تعيين أعضائه الذين بلغ عددهم في أول الأمر خمسة عشر عضواً ثم ارتفع العدد بعد ذلك إلى سبعة عشر عضواً، ووزعت مقاعد اللجنة الخمس عشرة على الطوائف المختلفة بحيث تخصصت الطوائف المسيحية بعشرة مقاعد، بينما الطوائف الإسلامية بخمسة مقاعد. وعند ارتفاع عدد مقاعد هذه اللجنة إلى سبعة عشر احتفظت المذاهب المسيحية بمقاعدها العشرة، بينما كان للمذاهب الإسلامية سبعة مقاعد. وفي نظام عام ١٩٢٢ و١٩٢٥ وزعت مقاعده البالغ عددها ثلاثين، فاختصت الطائفة المسيحية بكل مذاهبها بستة عشر مقعداً والطائفة الإسلامية بكل مذاهبها بأربعة عشر مقعداً[٢٠].

إلا أن التوزيع السائد حتى الحرب الأهلية في ١:٧٥ كان من مصلحة الطائفة المسيحية رغم قلة عددها مقابل الطائفة الإسلامية، وجاء العدد التصاعدي في نسبة المسلمين تدريجياً، واستقرت الحالة على مبدأ ستة من مجموعها للمذاهب المسيحية وخمسة من هذا المجموع للمذاهب الإسلامية، وظلت النسبة على حالها حتى صدور القانون الدستوري رقم ١٨ لسنة ١٩٩٠ الذي عدل من هذه النسبة فجعلها مناصفة بين المسلمين والمسيحيين وصارت المقاعد النيابية توزع وفقاً لقواعد التساوي بين الطرفين، ونسبياً بين مذاهب كل من الفئتين.

إن الظاهرة الغالبة في الفترات السابقة والتي استمرت إلى وقتنا الراهن هي سيادة الطائفية في جميع نظم الحكم في العهد العثماني، وعهد الانتداب الفرنسي. واتصفت هذه الطائفية أو التمثيل الطائفي في هذين العهدين بالصفة الدينية فهي طائفية دينية عمل

(١٩) بدر الدين عباس الخصوصي، القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر، دار ومكتبة بيبليون، ٢٠٠٧، ص٧٠.

(٢٠) نادر عبد العزيز شافي، نحن والقانون. الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها مجلة الجيش. (بيروت) العدد ٢٣٢٨، تشرين أول ٢٠١٢.

العثمانيون على إرسائها ونجح الفرنسيون في تعزيزها. فكل جوانب الحياة اليومية في لبنان انقسمت على هذا الغرار حتى في العلاقات الشخصية والاجتماعية، وفي ذلك ذهب البعض إلى القول إن التعددية في لبنان هي التعددية الدينية بدلاً من السياسية، لتبرير كون هوية المجتمع تنطلق من الدين الذي صبغ بالسياسة، ووجدت وحدات سياسية مختلفة تعبر عنه في الحياة عملياً. انطلاقاً من هذا الوضع كانت رياح الصراعات تعصف لدى نشوب أي أزمة سياسية أو اجتماعية مهما كانت محدودة[٢١].

بعد التغيير في عدد مقاعد مجلس النواب في ٢٣ تموز ١::٢ وصدور قانون برفع عدد النواب من ١٠٨ إلى ١٢٨ وعلى هذا الأساس جرت انتخابات العام ١::٢ من ١٢٨ نائباً، وحافظ قانون انتخاب ٢٠١٧ على العدد ذاته، وبذلك يكون مجلس النواب الحالي مؤلفاً من نوابٍ ينتخبون على أساس مبدأ التساوي بين المسيحيين والمسلمين كالآتي[٢٢]:

المسيحيون	عدد المقاعد
الموارنة	٣٤ مقعدا
روم أرثوذكس	١٤ مقعدا
روم كاثوليك	٨ مقاعد
أرمن أرثوذكس	٥ مقاعد
أرمن كاثوليك	مقعد واحد
الإنجيليون	مقعد واحد
أقليات مسيحية	مقعد واحد
مجموع	٦٤

الإسلام	عدد المقاعد
السنة	٢٧ مقعدا
الشيعة	٢٧ مقعدا
الدروز	٨ مقاعد
العلويون	مقعدان
المجموع	٦٤

إذاً فالتمثيل النسبي الطائفي السائد في التوافقية اللبنانية، من منطلق وأساس ديني، أصبح واقعاً لا يمكن تجاوزه بسهولة، وبنيت الدولة اللبنانية على هذا النحو. وأما بالنسبة للتعديلات الدستورية التي شهدها لبنان فكان معظمها توافقياً تناسبياً فيما بين الطوائف التي تتكون منها مؤسسة الحكم، ووفقاً للتجارب اللبنانية المتتالية في تاريخ هذا البلد شهدت الحياة الدستورية عدم الاستقرار بسبب انعكاس الحالة السياسية عليها، وجاء قبل كل عملية وضع قوانين أو عملية تعديل لبعض منه "ميثاق تفاهمي"[٢٣].

في عام ١٩٤٣ كان هناك جو متوتر بين المسلمين والمسيحيين حول تحديد ماهية طبيعة النظام السياسي وهويته، إلا أنه في نهاية المطاف زال الجو المتوتر بين الطرفين باتفاق شفوي غير مكتوب، سمي في ما بعد بـ "الميثاق الوطني، الذي لا يتضمن قواعد مكتوبة ومدونة، بل جاءت قواعده نتيجة توافق بين السياسيين وخصوصاً بشارة الخوري ورياض الصلح حول مبادئ معينة وهي بمثابة مجموعة مبادئ وافق عليها المسيحيون والمسلمون في لبنان من أجل التخلص من الاستعمار والاحتلال

(٢١) محسن خليل، الطائفية والنظام الدستوري في لبنان، بيروت، الدار الجامعية، ١::٢، ص ٣٣.
(٢٢) قانون انتخاب اعضاء مجلس النواب رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٧/٠٦/١٧.
(٢٣) عبده عويدات، الحكم في لبنان أسباب السقطة والمسؤوليات والعلاج، بيروت منشورات عويدات، ١٩٧٧، ص ١٨.

الأجنبي وإنشاء وطن واحد، ودولة مستقلة. وقد قام هذا الميثاق على الأسس الآتية:

– يقبل المسلمون بلبنان وطناً وكياناً ودولة دون المطالبة بالوحدة مع سوريا.

– يتخلى المسيحيون عن الحماية الفرنسية، ويفرض واجب التضامن مع المسلمين على إنشاء وطن مستقل، وتوزع مناصب الدولة الرئيسية والوظائف العامة ومقاعد المجلس النيابي توزيعاً طائفياً[٢٤].

فقد جاء بعد الميثاق تعديل دستوري توافقي كانعكاس لتدوين هذه الآراء الشفوية في الدستور والإقرار بالطائفية للمرة الثالثة في الدستور لأن المواثيق التي تبرم أو يتفق عليها مبنية على أساس طائفي توافقي بينهم، وليس على أساس وطني. كما تكررت بعد حرب أهلية دامت أكثر من خمس عشرة سنة في الوثيقة الوطنية التي أبرمت في الطائف، وأنهت الحرب الأهلية بعد تعديلات دستورية رافقتها تشنجات مؤسسية وتوتر اجتماعي سياسي بين الطوائف[٢٥].

تجدر الإشارة أن لبنان قد عرف عدة تعديلات للدستور منذ عهد الانتداب إلى نهاية الحرب الأهلية في القرن العشرين. المرة الأولى بالقانون الدستوري الصادر في العام ١٩٢٧ الذي عدّل في المرة الثانية بالقانون الدستوري الصادر في العام ١٩٢٩، كما عدل بعد ذلك في ١٩٤٣، وفي ١٩٤٧، ثم في أيار ١٩٤٨، وأخيراً عدل بالقانون الدستوري رقم ١٨ الذي صدر في: ٩/ ٢١/ ١٩٩٠، وبمعنى آخر فقد تعرض الدستور اللبناني منذ صدوره إلى عدة تعديلات، وعلق العمل به ثلاث مرات خلال عهد الانتداب ١٩٣٢، ١٩٣٩، ١٩٤٣، وقد عدّل سبع مرات بالإضافة إلى أربعة تعديلات استثنائية منذ الاستقلال إلى الآن؛ وكان الهدف من التعديل تمديد ولاية رئيس الجمهورية، والثاني لغرض انتخابات رئاسية قبل موعد انتهاء ولاية الرئيس، والثالث في ١٩/ ١٠/ ١٩٩٥ من أجل تمديد ولاية الرئيس، والرابع سنة ١٩٩٨ لتسهيل انتخاب قائد الجيش العماد إميل لحود.

من أهم خصائص التعديلات الدستورية التي أجريت هو أن غالبية التعديلات الدستورية وقعت بقانون دستوري توافقي، وغالباً ما كان الغرض من التعديل هو التغيير في بنية السلطة التنفيذية أو التعديل فيها، كما أن غالبيتها كانت تتمحور في قضية أو موضوع الرئاسة والخاصية الأخرى تكمن في واقعة أن للسلطة التنفيذية دوراً بارزاً في إبراز هذه التعديلات وحلها[٢٦].

هذه التعديلات كانت في معظمها تعديلات غير جوهرية تهدف لتحصين الوضع السياسي أو المجتمعي في لبنان، كما كانت التعديلات تهتم وفقاً للتوافق السياسي والإجماع الإداري بالطوائف أكثر من كونها شأناً قانونياً موضوعياً. وأخيراً جاءت في معظمها كاستجابة للتوترات السياسية والمجتمعية في لبنان، ولم تلجأ السلطة إلى التكيف أو الحلول الثانوية، بل غالباً ما لجأت إلى التسوية الطائفية، أي أن الطائفية قد انخرطت في كل مظاهر الحياة اليومية للأفراد والجماعات والمؤسسات حتى وصلت إلى بعض التعديلات الدستورية

(٢٤) محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٣ ص٢٧:.

(٢٥) إبراهيم عبد العزيز شيحا، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري، دراسة تحليلية للنظام الدستوري اللبناني، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٩٧، ص ٤١٠.

(٢٦) نادية الحجاج، معركة الرئاسة اللبنانية مجلة قضايا دولية، العدد ٢٧٨، إسلام آباد، معهد الدراسات السياسية، ١٢ أيار ١٩٩٥، ص٢٠.

الاستثنائية أو الجزئية في الحياة الواقعية.

أما على مستوى الأمور والشؤون الإدارية للدولة اللبنانية، فقد كان الاهتمام منصباً على التعيينات الإدارية الطائفية كما صدرت بعض القرارات مثل توسيع صلاحيات المحافظين والقائمقامين، وتمثيل جميع إدارات الدولة في المناطق الإدارية على أعلى مستوى تسهيلاً لخدمة المواطنين، وتلبية حاجاتهم، وإعادة النظر في التقسيم الإداري بما يؤمن الانصهار الوطني ضمن الحفاظ على العيش المشترك ووحدة الأرض والشعب والمؤسسات[٢٧].

نشير أيضاً الى اللامركزية الإدارية الموسعة المتعثرة وهي تقوم على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون) عن طريق انتخاب مجلس قضاء يرأسه القائمقام تأميناً للمشاركة المحلية، واعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد، قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات، والبلديات الموحدة، والاتحادات البلدية بالإمكانات المالية اللازمة. واليوم مع تعثر انتخاب رئيس للجمهورية يعود الحديث عن ضرورة اللامركزية الإدارية الموسعة والفدرالية.

كما أقرّ الطائف مبدأ إلغاء الطائفية السياسية، والتي تمثل هدفاً وطنياً أساسياً كان يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وعلى مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق هذا الهدف وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية، وتتمحور مهمة الهيئة في دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

بالإضافة إلى الهيئة الوطنية يتكرّس إلغاء قاعدة التمثيل الطائفي واعتماد الكفاءة والاختصاص في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة والمصالح المستقلة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني، باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفيما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة[٢٨].

وهذه التعيينات الإدارية أدت إلى تعزيز المحسوبية والزبائنية وإشاعة الفساد الإداري والانتقاص من هيبة الدولة من خلال تقليل هيبتها الإدارية. فالحياة الدستورية هي انعكاس لإدارة الطوائف وغالباً ما تكون استجابة للحظة الآنية، والتفاعل معها، والتحكم فيها خوفاً من الصراع المجتمعي بين الفاعلين. والتحكم الطائفي والمذهبي تمظهر كذلك من خلال قوانين الانتخاب التي رسمت مسبقاً الدوائر تبعاً لمصالح النافذين، ما أدى الى فرض قواعد فوقية ترشيحاً وانتخاباً[٢٩].

ثانياً: التوافقية والديمقراطية المتعثّرة

إن النظام الانتخابي اللبناني متأرجح جداً من الناحية الكمية والنوعية ففي كل عهد من

(٢٧) رياض الصمد، مؤسسات الدولة الحديثة دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٧، ص ٤٠.

(٢٨) شوقت اشتى و فارس أشتى، تطور الأحزاب السياسية في لبنان، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٧، ص ٦٣.

(٢٩) نادر، شافي عبد العزيز، مرجع سابق.

العهود صدرت قوانين انتخابية تتلاءم مع أهداف واتجاهات أهل السلطة ومصالح الفئات التي يمثلها أو يتهاون معها لخدمة المسيطرين على مقدرات البلاد. لم تؤد هذه القوانين الى التجانس وإلغاء المحاصصة، بل كانت مهمتها الأساسية إلهاء المواطنين وامتصاص غضبهم. وهذا انعكاس لصورة العلاقات الاجتماعية والسياسية بين الطوائف وليس على أساس المواطنة[٣٠]. نضيف أن أحد المبادئ الرئيسية التي نص عليها اتفاق الطائف وهو إنشاء مجلس شيوخ، لا يزال نصاً معلقاً على انتخاب مجلس وطني خارج القيد الطائفي، وعلى تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية. وقد أثبتت التجربة والواقع أنه أمر مستبعد في الوقت الحالي، ومن هنا اختيار عنوان بحثنا الموسوم بفشل الديمقراطية التوافقية. فالتوتر قائم ومستمر في العلاقات بين القوى السياسية وثمة انعدام الثقة ومخاوف قائمة بين الطوائف.

هذا النظام ومع تسوية الطائف تم الحفاظ على خصوصيته التي تضمنها الميثاق الوطني غير المكتوب عام ١٩٤٣ والنصوص الدستورية والاعراف التي بني عليها ما يعرف في النظام التوافقي بترتيبات تقاسم السلطة، ولكن مع تغيير في ميزان التقاسم الذي جرى على قاعدة المناصفة بين المسلمين والمسيحيين. والجدير بالذكر أن تقاسم الوظائف الادارية والعسكرية والمالية العليا في الدولة، لم يخضع لمبادئ الانظمة التوافقية لقاعدة النسبية المرتبطة بالعدد، إنما خضع لقاعدة التوافق على المناصفة[٣١].

كما ان اتفاق الطائف الذي أبقى أيضاً قاعدة المناصفة في الجيش والاجهزة الأمنية وفقاً للمقتضيات الوطنية، ولكنه اعتمد على قاعدة الكفاءة للوظائف ما دون الفئة الاولى والذي كان من المفترض أن يؤدي دوره الاساسي فيها مجلس الخدمة المدنية. هذا المنحى خلق منافسة زبائنية وجهت ضربة قاتلة لمبدأ الديمقراطية التوافقية التي راحت تتمحور حول مدى استجابة كل سلطة مذهبية لمواطنيها. إذ إن التوافقية في الاصل تعتمد على التعاون المنافس، وهو أمر غير مستقر بطبيعته، فكيف إذا تم اختلاق منافسة أخرى غير مشروعة على مستوى الوظيفة العامة، منافسة تستحضر النزاع على الإمساك بمفاصل القرارات الادارية على قاعدة الطائفية والتي ساهمت بتفريغ الوظيفة العامة من محتواها المحايد[٣٢].

كذلك إن النظام اللبناني مرَّ بعد اتفاق الطائف، هذا الاتفاق الذي لم يكن منفصلاً عن الأحداث العالمية[٣٣]، بعدة مراحل ساهمت فيه عدة عوامل أدت إلى عدم استقراره وهي مصنفة على الشكل الآتي:

أ – الممارسات السياسية

في الممارسة السياسية لبعض القوى

(٣٠) عدنان عاجل عبيد، حيدر عبد الأمير علي، "التنظيم الدستوري للديمقراطية التوافقية في المجتمعات التعددية، دراسة مقارنة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٨ العدد ٣،بغداد ٢٠١٦ ص ٤٣٠.

(٣١) ألبير منصور، الإنقلاب على الطائف،دار الجديد، بيروت، ١٩٩٣، ص ٥٥.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٦٣.

(٣٣) لقد سبق اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ اضطرابات سياسية وامنية كبرى، لا يمكن إلا استخلاص الدروس منها. وبعد العام ١٩٩١ تغيرت القيم. إن سقوط جدار برلين، الذي تلاه انهيار المعسكر الاشتراكي، أدى الى تفكك الدولتين الرئيسيتين، العمود الفقري لهذا المعسكر: الاتحاد السوفيتي وجمهورية يوغوسلافيا. بحسب منسى بشارة (أوريان لوجور L'Orient-Le Jour، ٢ شباط ٢٠٠٠) إذ إن هاتين الدولتين المتعددتي الأعراق والطوائف واللتين دعتا إلى العلمانية والأخوة بين الشعوب كمبادئ أساسية لسياستهما أصيبتا بالإحباط الكبير حيث عادتا الى نقطة الصفر أمام انتفاضة مجموعاتها العرقية والطائفية.

السياسية، ثمة توجه واضح في الخروج عن قواعد التوافق والتصرف وفقاً لميزان قوى يتغذى من الاستقواء بالخارج غير الايجابي، وهذا ما نشهده في هذه الايام من تعطيل المبادرات الداخلية والخارجية والتأثير على مسار انتخاب رئيس الجمهورية بحيث تأتي انعكاساً لمصالح وتوازنات اقليمية وليس لمتطلبات الاصلاح وحل الازمة المالية ولجم تداعياتها.

ولا شك في أن استخدام القضاء وبعض الاجهزة الامنية في لعبة ميزان القوى كان له آثاره الكارثية على العلاقة بين الطوائف، وعلى إضعاف الثقة بالدولة ومؤسساتها والشواهد على ذلك كثيرة، إن في فتح ملفات الفساد على خلفيات سياسية أو في تعطيل التشكيلات القضائية والتعيينات العسكرية والإدارية والناجحين في مباريات مجلس الخدمة المدنية للعديد من الوظائف الشاغرة، وما حصل في حراك السابع عشر من تشرين عام ٢٠١٩ وانفجار الرابع من آب وانهيار العملة الوطنية والأزمة الاقتصادية خير دليل على أن العاصفة لا تزال تلقي بظلالها على الواقع اللبناني[٣٤].

وقد لوحظ منذ سنوات أن الولاء للدولة في أضعف مستوياته في مقابل تعزيز الهويات المذهبية والمناطقية، وقد ساهم فشل الحكومات المتعاقبة في حل أزمات متعددة والتراجع في مستوى الخدمات كلها، في إضعاف الولاءات للدولة، وقد جاءت الازمة الاقتصادية الاخيرة وانهيار القدرة الشرائية للمواطنين وفشل الحكومات في إيجاد حلول عقلانية للأزمات وتوفير سبل مواجهة الازمة الاجتماعية الناجمة عن الوضع المالي.

ب – التفاوت الاجتماعي والاقتصادي

يشكل التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الذي كان قائماً قبل وقوع الازمة سبباً من أسباب عدم الاستقرار حيث يحوز ١٠٪ من اللبنانيين الاغنياء على ٥٠٪ من الثروة الوطنية، كما تشكل نسبة الضرائب المباشرة أعلى نسبة في دول المنطقة. وقد أدى انهيار العملة الوطنية إلى ارتفاع نسبة الفقر التي قد تتجاوز الـ٥٠٪ وهذا من شأنه أن يتسبب بإضعاف استقرار النظام، لا سيما في غياب أية خطة حكومية جدية للمعالجة وللإصلاح وفي تراكم أحزمة البؤس في أكثر من مدينة أو منطقة.

ج– تكريس الطائفية

لا تشذّ الإصلاحات الاجتماعية المدرَجة في «اتفاق الطائف» عن قاعدة تضارب القرارات، فمن جهة يؤكّد «الطائف» أنّ المذهب والدين سيُلغى ذكرهما في الهوية الشخصية، إلّا أنّ النظام الانتخابي برمّته سيبقى قائماً على التمثيل الطائفي الذي يحتّم ذكر الطائفة على إخراجات القيد، ما يجعل إلغاء ذكره من الهوية دون معنى، ولا دلالة اجتماعية أو سياسية له[٣٥].

وهكذا، يصبح بمقدور أيّ كان التلاعب بقرارات «الطائف» والتوافقية الديمقراطية التي يعتقد أنه سيساهم في إرسائها، وسيتم الإبقاء على البنى السياسية التقليدية القائمة على الهوية الطائفية والمذهبية، وتجاهل بناء مواطنة حيّة وحرّة من القيد الطائفي ـــ المذهبي. فبينما ضمِن الدستور القديم، أقلّه نظرياً، حقوق المواطنين ومساواتهم أمام القانون، فإنّ «اتفاق الطائف» يمثّل نقلة وارتداداً إلى الوراء، ويضفي

(٣٤) وليد صافي، النظام التوافقي وتحديات الخيارات، جريدة النهار، ٢٠٢١/٢/١١.
(٣٥) حسان حلاق، قضايا ومشZلات العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٨٨.

على كل لبناني وجهاً مزدوجاً جراء ثنائية القوانين، ومن هنا فشل الديمقراطية التوافقية. بناءً على «اتفاق الطائف» ضعف الحس الوطني فلا وجود لمواطن لبناني، بل فقط مواطن مسيحي ومواطن مسلم.

لقد قطع عدم تطبيق «اتفاق الطائف» بكامل مندرجاته الطريق على كلّ من يؤمن بالمواطنية. فقبل «الطائف»، كان باستطاعة المواطن أن يلجأ إلى دستوره غير المطبّق، ليحتمي به من تعسّف الطوائف، إذ إنه لم يكن يعترف بالطوائف كهيئات قانونية، وأدرجت المادة ٩٥ كوضع ظرفي استثنائي خارج عن السياق العام الذي يؤكد على حقوق المواطنية. لقد شكل الدستور القديم منارة للمواطنين، بينما اعترف «اتفاق الطائف» بهيمنة الطوائف، ولم يسمح حتى لنائب واحد بأن يمثّل الشعب على أساس علماني لا طائفي، أي إلغاء الطائفية السياسية. ولأنّ «اتفاق الطائف»، بعكس الدستور القديم، يحدّد مرجعية الوطن بالطوائف والمذاهب، يقود ذلك إلى أنّ قرارات مجلس الوزراء يجب أن تتم بالتوافق بشكل أساسي، ما يؤدّي إلى القضاء على مبدأ فصل السلطات بين تشريعية وتنفيذية وقضائية[٣٦].

في ظل هذه الظروف، فإنّ الدولة بمؤسّساتها الحكومية والتي يُفترض بها أن تمثّل المواطنين ومصلحتهم، لا وجود لها في لبنان. وما نراه هو كوكبة من الطوائف المغلقة التي تتحكّم بالسلطة بناء على الوفاق الوطني للقادة السياسيين. وباستطاعة كل طائفة كبرى أن تهدّد بحق النقض، قرارات الطائفة الأخرى، كما تستطيع أن تحصّن نفسها وتعمل باستقلالية كبيرة فيما يختص بأمورها الداخلية.

في النهاية، لبنان الكبير يمر بمرحلة مصيرية حيث يجتاز مئويته الاولى في إطار تحديات إقليمية وداخلية كبيرة، يسيطر فيها الخوف والقلق وانعدام الثقة بين الاطراف المتقابلة وبين الناس والدولة، وذلك في غياب أي مشروع وطني. إن التفكير الهادئ والعقلاني يفترض النظر إلى الحلول بواقعية وعدم الانجرار وراء دعوات تحويل الدولة إلى نظام فيدرالي، الذي يفتقد برأيي إلى مقومات النجاح في لبنان لأسباب عديدة، ولا إلى تغيير ميزان القوى للدفع إلى مؤتمر تأسيسي لتغيير المعادلة القائمة، إنما للعودة إلى اتفاق الطائف في مندرجاته كلها. هذا الاتفاق، رغم شوائبه، ما زال يشكل الإطار السياسي الوحيد، الذي وضع حداً للحرب الاهلية التي دامت خمسة عشر عاماً، كما أنه الإطار الوحيد لبناء استقرار مستدام وتقاسم سلمي للسلطة ومنع تجدد العنف. وربما يشكل تطبيق الطائف بشكل كامل، أحد أهم الخيارات التي قد تؤسس للانتقال إلى نظام سياسي قائم على المنافسة السياسية والمواطنة، على غرار ما جرى في جنوب أفريقيا وفي هولندا والنمسا.

المبحث الثالث
نماذج ديمقراطية توافقية في أوروبا الوسطى

نجد في أوروبا أنظمة سياسية ديمقراطية توافقية أبرزها في بلجيكا وهولندا والنمسا، بالإضافة إلى النظام السياسي في الاتحاد السويسري كنموذج متميز للديمقراطية الغربية.

أولاً: النظام السياسي في سويسرا

أ – البيئة الاجتماعية السياسية وخصوصية

(٣٦) زهير شكر، الوجيز في القانون الدستوري نشأة ومسار النظام السياسي الدستوري والمؤسسات الدستورية، ج ١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٦، ص ١٠٣.

النموذج السياسي السويسري

١ – مرحلة الأحلاف (١٢٩١ – ١٧٩٨) إلى حين التدخل الفرنسي واحتلالها.

٢ – مرحلة الكونفدرالية (١٨١٥) بين مختلف المقاطعات حيث أعلن حياد سويسرا الدائم.

٣ – مرحلة الاتحاد (١٨٤٨) والتي لا تزال قائمة لغاية اليوم(٣٧).

تشكل سويسرا نموذجاً فريداً للديمقراطية الغربية الكلاسيكية وذلك لأربعة أسباب هي:

١ – الفيدرالية بالرغم من صغر حجم الدولة السويسرية.

٢ – وجود بقايا للديمقراطية المباشرة في بعض الكانتونات السويسرية.

٣ – استخدام وسائل الديمقراطية شبه المباشرة في كل الكانتونات وعلى الصعيد الفدرالي.

٤ – تطبيق سويسرا دون غيرها من الديمقراطيات التعددية في النظام المجلسي الذي يرتكز على دمج السلطات وهيمنة السلطة التشريعية. إضافة إلى ما تقدم يمكن القول ان الديمقراطية التوافقية في سويسرا ساهمت في تطوير النظام السياسي القائم على التعددية(٣٨).

تعتبر سويسرا بلد التعددية على معظم الصعد، فشعبها يضمّ أربع جماعات إثنية هي: الألمانية، الفرنسية، الإيطالية والرومانشية، كما نجد تعدد المذاهب ما بين بروتستانت وكاثوليك وتعدّد لغات وثقافات ألمانية فرنسية، إيطالية، وتشير بعض الإحصاءات إلى توزيع الجماعات الاثنية في سويسرا كما يأتي: السويسريون الألمان ٧٤,٤٪، السويسريون الفرنسيون ٢٠,٢٪، السويسريون الإيطاليون ٤,١٪، السويسريون الرومانشيون ١٪.

بالإضافة إلى تعددية الأحزاب السياسية يوجد أربعة أحزاب رئيسة تستأثر بـ ٣/٤ المقاعد النيابية (الحزب الاشتراكي، الحزب الراديكالي، حزب المحافظين الكاثوليك وحزب الفلاحين والبورجوازية الزراعية، بالإضافة إلى أحزاب صغيرة: أحرار، العمل، الجمهورية، الديمقراطيين، المتدينين الإنجيليين...).

إن تعدّد اللغات والثقافات والأديان في سويسرا لم تحدث بين مكونات الشعب السويسري التنافس والخصومات، بل ساعدت على ترسيخ وحدته الوطنية. فالانسجام قائم على المستويات كلها ولا وجود لصراع طبقات أو اضطهاد اجتماعي أو هيمنة اقتصادية. إن التعددية السويسرية لم تكن عامل تنابذ إنما كانت عامل تواصل وتكامل، فلا أقلية تشعر بالغبن أو الهيمنة عليها إنما الجميع يشعر بالمشاركة سواء في الأحزاب أم في الحكومة والبرلمان. فالقرارات تتخذ بالتوافق، كذلك ساهم الخطاب السياسي المعتدل للأحزاب السياسية بخلق جو من التوازن والتفاهم والاعتدال في القرارات التي تتخذها الحكومة أو البرلمان بالأكثرية (٣٩).

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تطوير النظام السياسي السويسري وبالتالي إلى نجاح النموذج التعدّدي في الوصول إلى حياة سياسية

(٣٧) - Piattoni, Simona, and Luca Verzichelli. "Revisiting Transnational European Consociationalism: The European Union a Decade After Lisbon." Swiss Political Science Review 25, no. 4 (2019): 498-518.

(٣٨) Freiburghaus, Rahel, and Adrian Vatter. "The political side of consociationalism reconsidered: Switzerland between a polarized parliament and delicate government collegiality." Swiss Political Science Review 25, no. 4 (2019): 357.

(٣٩) عصام سليمان، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩١، ص ٢٧٠.

نموذجية قائمة على الديمقراطية التوافقية[٤٠].

ب – خصائص النظام السياسي السويسري:

١ – الفدرالية السياسية: ترتكز على مبدأ الحكم الذاتي للكانتونات أكثر من ارتكازها على اتحاد دول كما في الولايات المتحدة الأميركية فلكل كانتون دستوره وحكومته ومؤسساته وأجهزته الحكومية واستقلاله عن الدولة المركزية.

٢ - الديمقراطية: تمارس ثلاث كانتونات الديمقراطية المباشرة، حيث يجتمع الناس في إحدى الساحات العامة ويقرّرون بعض الأمور الأساسية، وهذه الكانتونات هي: كلاريس – اونترفالد - ابنزال، فيما تمارس بقية الكانتونات والدولة الفدرالية الديمقراطية شبه المباشرة، وعلى الصعيد الفدرالي يمارس الشعب حق المبادرة الدستورية والتشريعية[٤١].

إن المبادرة الدستورية تعني حق الشعب في طلب مراجعة الدستور شرط أن تحمل العريضة توقيع مائة ألف ناخب، كما اشترط الدستور عرض كل تعديل دستوري على الاستفتاء الشعبي وأن ينال الأكثرية المطلقة.

أما المبادرة التشريعية فتتم من خلال الاستفتاء الشعبي على القوانين الاتحادية والمعاهدات الدولية ولا يعرض القانون على الاستفتاء إلا إذا حملت العريضة توقيع ٥٠ ألف ناخب، كما يمارس الشعب حق المبادرة التشريعية على صعيد الكانتونات.

ثانياً: نموذج الديمقراطية التوافقية في هولندا

تتحقق ديمقراطية المشاركة في هولندا من خلال المبادئ الأربعة التي ترتكز عليها الديمقراطية التوافقية:

١ – سلطة المشاركة الائتلافية: إن الأحزاب السياسية التي تمثل المذاهب الهولندية الأربعة لم تتحد أبداً في حكومة ائتلاف كبير شكلي، خلال الحقبة الهولندية التوافقية بين عامي ١٩١٧–١٩٦٧، ولكن كل مجالس الوزراء قد تحولت إلى حكومات ائتلاف بحيث إنها لم تستبعد أي حزب عن المشاركة في السلطة، حيث كان الحزب الكاثوليكي دائماً يمثل في الحكومة، وقد أكملت هذه الائتلافات المحوّلة بتدابير سلطة المشاركة في أجسام حكومية أخرى: تشكيل مجالس كبيرة مؤقتة أو دائمة ولجان عمل بأكثر من دور سياسي اجتماعي اقتصادي، لمساعدة الحكومة شكلياً، ولكن في الواقع كان لها تأثير قاطع في سلطة اتخاذ القرار[٤٢].

وفي هذا الصدد يذكر تجربتين كمثالين على ما تقدم، الأول هو الائتلاف الكبير المؤقت

---

(٤٠) تجدر الإشارة هنا الى أن نظرتنا ليست مثالية حتى بما يخص النظام السويسري. فأقلام كثيرة ترى أن الديمقراطية فشلت في سويسرا. قلنا وسنكرر أن الديمقراطية التوافقية في لبنان فشلت، بل أن فشلها في لبنان هو أمر منتظر. الحلول في مكان آخر. حتى في سويسرا، بلد الديمقراطية المباشرة الشكوك تنهمر. لقد فشلت الديمقراطية التوافقية وأكثر من ذلك محاولات الديمقراطية المباشرة في بلدان كثيرة بحسب ستيفن فوسبرنيك:

Stefan Vospernik, Accord parfait? Référendums et démocratie conseunsuelle en Europe, Dans Participations 2018/1 (N 20), pages 143 à 170

واستناداً إلى دراسة مستفيضة لجميع الاستفتاءات التي أجريت في ٢١ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي يخلص الى غياب أي علاقة بين عملية الاستفتاء والذهنية الديمقراطية، فما بالك في بلد كلبنان حيث الديمقراطية هي أقرب الى وجهة نظر منه الى موقف فلسفي سياسي صادق.

(٤١) اسماعيل غزال، الدساتير والمؤسسات السياسية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٦، ص ٣٣٠.

(٤٢) Brinks, Jan Herman, and Elsa Paroissien. "Fragilités du pacte démocratique aux Pays-Bas: Geert Wilders et l'islam." Politiqueétrangère 04 (2010): 899-911.

للزعماء الكبار للأحزاب التي دعمت القرار النهائي الصادر عن الدولة والقاضي بمساعدة المدارس الدينية في العام ١٩١٧. ويسجّل هذا القرار بداية ديمقراطية المشاركة في هولندا.

أما المثل الثاني فهو المجلس الاقتصادي – الاجتماعي، الذي أنشأ سنة ١٩٥٠، وقد عدّل في عدد أعضاء هذا المجلس في السنوات الأخيرة، ولكن في الأصل كان يضم ٤٥ عضواً موزعين على الشكل التالي: ١٥ ممثلاً لإتحادات العمال و١٥ ممثلاً عن أرباب العمل و١٥ ممثلاً تعينهم الحكومة. وقد تم اختيار ممثلي الاتحاد العمالي من قبل الاشتراكيين والكاثوليك واتحادات العمال البروتستانتية وفق العدد الإجمالي للأعضاء نسبياً ٧-٥-٣ على التوالي.

أما ممثلو أرباب العمل فيتم اختيارهم بشكل أساسي من قبل أصحاب العمل وكبار المزارعين، وجمعيات التقدميين، والكاثوليك، والبروتستانت. وبالنسبة إلى الأعضاء الذين تختارهم أو تعينهم الحكومة فهم خبراء أو أساتذة في القانون أو الاقتصاد، ولكن يتم توزيع المقاعد بين مختلف هذه الفئات[٤٣].

وقد أمرت الحكومة قانونياً بمطالبة المجلس تقديم الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية المقترحة جميعها، إضافة إلى ذلك، يستطيع المجلس أن يقدّم النصح والمشورة إلى الحكومة، وهذه النصيحة كانت عادة بمثابة سياسة وطنية مستقبلية كونها تمثل الاتفاق الذي عقده قادة الفئات الفعالة كافة في المجتمع، فكان على الحكومة والبرلمان على حد سواء قبول النصيحة والعمل بمقتضاها.

٢ – الحكم الذاتي الفئوي: يعتبر الحكم الذاتي للأقليات من التنوع اللا إقليمي، ذلك لأن الفئات أو المذاهب الدينية والإيديولوجية في البلاد المنخفضة تخالطت على الصعيد الجغرافي والمثل الواضح على هذا الأمر هو تشييد المدارس في العام ١٩١٧. وكان المبدأ الذي تم الاتفاق عليه هو أن المدارس سواء أكانت عامة علمانية أم خاصة (كاثوليكية وبروتستانتية) ستحصل على المساعدة المالية ذاتها من الحكومة وذلك وفقاً للوائح التسجيل لديها. فالمدارس العامة خضعت لسلطة الحكومات المحلية في حين تم تولّي إدارة المدارس الخاصة من قبل جمعيات خاصة جميعها أُنشئت لهذه الغاية وكانت بشكل أساسي منظمات كاثوليكية وبروتستانتية، ولكن أحياناً أخرى منظمات علمانية لطالما أرادت بناء مدارس غير دينية بفلسفة تربوية خاصة (كمدارس مونتيسوري) في هولندا[٤٤].

أما بالنسبة إلى الراديو والتلفزيون فقد اعتمد النظام عينه تقريباً، تملك الدولة وتموّل بشكل واسع هذه المؤسسات على أن يتولى إدارتها منظمات خاصة ويدفع نفقاتها أعضاء يمثلون جميع فئات المجتمع العام.

٣ – النسبية: تسجّل سنة ١٩١٧ بداية ديمقراطية المشاركة في البلاد المنخفضة، ليس فقط بسبب إقرار المشروع التربوي فقط، بل لأن مسألة التصويت في الانتخابات الحكومية قد وُضِعَ حلّها في هذه السنة. أضافة إلى ذلك، فقد استبدلت قاعدة الأكثرية في الانتخابات النيابية بالتمثيل النسبي. فنظام التمثيل النسبي الهولندي هو جزء من نظام عام يجعل من الدولة بأجمعها بمثابة مقاطعة واحدة فيها أقلية

(٤٣) حسين عبيد، إدارة الأزمات في المجتمعات المتعددة، الأقليات وإشكالية التعايش، دار المنهل اللبناني، بيروت ٢٠١٨، ص ٦٦.

(٤٤) Stojanoviæ, Nenad. "Democracy, ethnoicracy and consociationaldemoicracy." International Political Science Review 41.1 (2020): 42.

تمثل ١٪ من التصويت الوطني في التمثيل البرلماني، وهذه النسبة الضئيلة تراجعت فيما بعد لتبلغ ٠,٧٦٪ في العام ١٩٥٦، جاعلة بذلك من نظام التمثيل النسبي الهولندي النظام الأكثر نسبية ودقة وإحكاماً في العالم. وتطبّق هذه النسبية في مجالات أخرى بشكل جيد لناحية توزيع المال العام، فكل المدارس سواء أكانت خاصة أم عامة، تتلقى أموالاً حكومية للأعضاء العاملين وفقاً لعدد طلابها المسجلين لديها، والقاعدة ذاتها تطبّق على مساعدة الحكومة للمستشفيات والأعمال المعيشية الأخرى. أما مؤسسات الراديو والتلفزيون فقد خصصت للجمعيات الطائفية والفئوية حسب عددها. كذلك الوظائف العامة توزع وفقاً لمبدأ النسبية. زيادة على ذلك يعيّن الحكام الريفيين ورؤساء البلديات حسب فكرة النسبية، وإن إنشاء السلك الإداري الوطني في مدينة لاهاي أصبح مثالاً يحتذى به في العلاقات الوثيقة بالقاعدة الشعبية برمتها بين جميع الفئات.

٤ – حق النقض للأقلية: يعتبر حق الفيتو الذي يستخدم بشكل غير رسمي قاعدة يتبعها رجال السياسة الهولنديون. ويقتضي هذا الفيتو اتفاقاً شفهياً فعالاً مجرد أن نطقت به أية فئة. فعلى سبيل المثال عندما نوقش في البرلمان اقتراح الحكومة إنشاء فريق كرة قدم رسمي في العام ١٩٦٠ وبعدها في العام ١٩٦٤، عارض حزب البروتستانت – الأرثوذكس وفقاً لحجج دينية من دون السماح لأية تسوية خاصة، في حين ان أكثرية كبرى حصلت على الأصوات الكافية كي تتخطى المعارضة البروتستانتية – الأرثوذكسية، ولم يقر حتى قدمت هذه الأكثرية عدداً من التنازلات كتحديد معدل أجر منخفض للاعبين بهدف تسوية الموضوع وإقراره[٤٥].

إن هذه البلدان شكلت حالات واضحة وتامة من ديمقراطية المشاركة، وتظهر هذه التجارب وجود العديد من الوسائل التي تمكن مبادئ المشاركة أن توضع حيّز التنفيذ سواء بواسطة قواعد رسمية أو غير رسمية، أم بواسطة حكم ذاتي إقليمي أو غير إقليمي، أم بواسطة النسبية أو التكافؤ، أم بواسطة طرق أخرى.

خاتمة

بعد عرض مستفيض للتجربة اللبنانية منذ مطلعها التاريخي، ومقارنتها بالتجربة السويسرية والهولندية بإمكاننا أن نعرض بعضاً من الحقائق المتعلقة بالتجربة المذكورة، وبعضاً من ملامحها التوافقية.

ان التجربة التوافقية في النموذج اللبناني تطبق بالفعل في واقع الحكم رغم أن تطبيقها منقوص وغير مكتمل، وأن الإرث التاريخي المتنوع وطائفياً وفكرياً له الأثر البارز في هذا التطبيق، حيث كانت استجابة الأطراف منذ البداية إيجابية، وقد شاركت فيها الطوائف الرئيسية الست في المجلس الإداري الذي شكل في عام ١٨٦١. وفي الوقت الراهن، فإن التجربة مستمرة، ولكن يراد لها دفعة سياسية واجتماعية قوية حتى تكتمل في نهاية المطاف ويتجاوز المجتمع محنتها الطائفية. إن المكونات المطلوبة للتوافقية الديمقراطية أو العملية السياسية التوافقية موجودة في الواقع المجتمعي في لبنان. فهناك أكثر من ١٨ طائفة معترف بها رسمياً وفقاً للدستور اللبناني، وتتمتع بخصوصيتها القيمية والسياسية والدينية التي تجعلها تشعر بالتميز من غيرها من الطوائف.

(٤٥) Bogaards, Matthijs. "Consociationalism in the Netherlands: Polder politics and pillar talk." Power-sharing in Europe: past practice, present cases, and future directions (2021): 35.

يمكن القول، إنّ خصوصية النموذج اللبناني تنبع من كونه احد دول العالم العربي المصنفة في مرتبة العالم الثالث الذي يتميّز بتركيبته الاجتماعية الطائفية التعدّدية، وفي الوقت نفسه يرتكز على النظام البرلماني والديمقراطي التوافقي بخلاف الأنظمة السياسية في محيطه العربي، التي ترتكز على حكم الحزب الواحد أو الشخص الواحد. لهذا فإن النموذج اللبناني ذات التركيبة التعددية أقرب إلى النموذج الأوروبي الغربي. لا سيما نموذج أوروبا الوسطى الذي يجمعنا به قواسم مشتركة وميزات عديدة. وعليه يمكننا أن نستمد منه حلولاً كثيرة.

أولى هذه الأسس الضامنة لاستمرار النموذج اللبناني في الحياة هي الديمقراطية، بما تعنيه من نمط في الحياة والعلاقات الإنسانية، وسلوك ونهج وممارسة تنبع من قيم وقناعات راسخة بالحرية والمساواة وحفظ حقوق الإنسان، لإن غاية الديمقراطية هي الإنسان، فهي تهدف إلى ضمان الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والحقوق لجميع الأفراد على شتى انتماءاتهم. وإنّ المشاركة في السلطة ليست غاية في ذاتها إنما وسيلة من الوسائل الآيلة إلى تحقيق غاية الديمقراطية، وإذا لم تقترن المشاركة في السلطة بتحقيق الديمقراطية، تفقد معناها وتصبح الديمقراطية مجرد مظهر وشعار لا فعل له في الواقع.

إنّ وسائل التعبير عن الديمقراطية قد تكون توافقية وقد تكون أكثرية. فالديمقراطية التوافقية التي عرفتها المجتمعات التعددية التي تتكون من جماعات متمايزة من بعضها بعضاً جاءت كعامل قد يحول دون استئثار الجماعات الأكثر عدداً بمقدرات السلطة والدولة وحرمان الأقليات من حقوقها، ولا قيمة للصيغة التوافقية إلا بمقدار ما تحقق وحدة المجتمع والدولة. أما الأكثرية العددية فهي وسيلة من وسائل التعبير عن الديمقراطية في ظل تعذر تحقيق الإجماع، حيث الديمقراطية هي حكم الأكثرية، لا حكم الأقلية. إن الديمقراطية في لبنان تقوم على التوافقية والأكثرية العددية في آن واحد، حيث صيغة الحكم فيه هي نتاج توافق طوائفي منذ ميثاق ١٩٤٣ ولا يزال هذا التوافق قائماً لغاية اليوم على مستوى التوزيع الطائفي للرؤساء وتوزيع الحقائب الوزارية والمقاعد النيابية في إطار ما يسمى بالمشاركة الطوائفية في السلطة. أما الأكثرية فهي تتجلى في طريقة انتخاب النواب من قبل الشعب على قاعدة فوز من ينال أكثر أصوات الهيئة الناخبة بغض النظر عن طبيعة النظام الإنتخابي.

بناء على ما تقدّم تتجلى مظاهر التوافقية في لبنان من خلال تشكيل الحكومات على أساس الائتلاف الموسع وقد أطلق عليها في لبنان تسمية (حكومة الوفاق الوطني) او حكومة الوحدة الوطنية أو المصلحة الوطنية، أما حق النقض أو الفيتو أو ما يعرف في لبنان بالثلث المعطل، والمادة ٦٥ من الدستور وأكثرية الثلثين في القضايا المصيرية التي حددها النص الدستوري يحتاج الى تعديلٍ دستوري يتفق عليه بين جميع مكونات المجتمع اللبناني حتى لا يبقى اداةً لتعطيل الحياة السياسية، وحفاظاً على مصالح الدولة العليا ومواطنيها.

بعد قراءتنا لواقع النظام السياسي اللبناني منذ نشأة الكيان اللبناني عام ١٩٢٠ ولغاية اليوم مروراً بدولة الاستقلال عام ١٩٤٣ وبميثاق الطائف عام ١٩٨٩. يمكن القول: إنَّ الطائفية هي علة لبنان، في مجتمعه ونظامه السياسي، كما هي نقيض الديمقراطية والمواطنية وما تحملان من قيم الحرية والعدالة والمساواة.

ولا خلاص لنا إلا بحلّ هذه المسألة المعقدة والشائكة، فمن هذا المنطلق تبرز ضرورة الخروج من الأزمة الطائفية والانطلاق نحو تجاوز النظام الطائفي وهذه الصيغة التي

حكمت لبنان الكبير منذ إنشائه حتى اليوم إلى صيغة ديمقراطية متطورة تنقل لبنان من دولة الطوائف إلى دولة المؤسسات عبر تطبيق البنود الإصلاحية لدستور الطائف كمرحلة إنتقالية، تتمثل بإنشاء الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وإقرار قانون انتخابي على قاعدة النسبية والمناصفة، يكون فيه لبنان دائرة انتخابية واحدة كسبيل وحيد لتحقيق الاندماج الوطني والمواطنية، ولتخطي عقدة الخوف لدى الأقلية العددية. وينشأ مجلس الشيوخ المنصوص عنه في المادة ٢٢ من دستور الطائف، يتمتع بصلاحيات لا يتشارك فيها مع احد كإعلان الحرب والسلم، الاحوال الشخصية، إعلان حالة الطوارئ، الخطط الإنمائية الشاملة للبنان.

لقد عاش لبنان نظام الهيمنة الطائفية في الجمهورية الأولى، وجاء اتفاق الطائف عام ١٩٨٩ لينقلنا إلى نظام العدالة الطائفية في الجمهورية الثانية أي نظام التوافق بين الطوائف. أما سبيل الخلاص فهو بلوغ الجمهورية الثالثة اللاطائفية أي دولة إلغاء الطائفية السياسية، باعتبار أن التوافقية التي نعيشها اليوم هي مرحلية ومؤقتة ريثما نتمكن من تجاوز الطائفية تدريجياً وليست غاية بحد ذاتها. إن القبول بهذه التوافقية كوسيلة لترسيخ الوحدة المجتمعية ولتثبيت دعائم المجتمع اللبناني لا يجب أن يكون هدفاً على حساب دولة المواطنية والديمقراطية. إن التجارب الدستورية الإصلاحية لنموذج النظام السياسي التوافقي في أوروبا الوسطى القريب من واقع النظام السياسي اللبناني الحالي التي اعتمدت الديمقراطية التوافقية، قد أكدت لنا أنّ إرادة القوى السياسية يمكن أن تشكل القاعدة الأساسية للتغيير نحو الأفضل، وهذا ما نحن بأمس الحاجة إليه.